الأمم المتحدة S/2018/1063*

مجلس الأمن

Distr.: General
29 November 2018
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة

ستعقد جمهورية كوت ديفوار، بصفتها رئيسة مجلس الأمن خلال كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، مناقشة بشأن موضوع ”التعمير في مرحلة ما بعد النزاع والسلام والأمن والاستقرار“، فيما يتصل بالبند المعنون ”بناء السلام والحفاظ على السلام“.

وأتشرف بأن أبلغكم بأن الاجتماع سيعقد في الساعة ١٠:٠٠ من يوم ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، في قاعة مجلس الأمن. وقد أعددنا مذكرة مفاهيمية لتسترشد بها المناقشة حتى تكون مثمرة (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) ليون هـ. كاكو **أدوم**
السفير
الممثل الدائم

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨

031218 041218 18-20584 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالفرنسية]

الرئاسة الإيفوارية لمجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨

مناقشة رئاسية رفيعة المستوى بشأن موضوع "التعمير في مرحلة ما بعد النزاع والسلام والأمن والاستقرار"

مذكرة مفاهيمية

أولا – السياق والتحديات

في العديد من البلدان التي اضطلعت فيها الأمم المتحدة بأنشطة أو كانت موجودة بها في سياق آليات بناء السلام أو عمليات حفظ السلام، التي أصبحت تناط بها في السنوات الأخيرة ولايات متعددة الأبعاد، لم تحقق الجهود الرامية إلى بناء السلام بعد انتهاء النزاع وإعادة إرسائه على أرض الواقع بشكل دائم سوى نتائج محدودة.

ويعزى هذا الوضع بدرجة كبيرة إلى العواقب الشديدة للنزاع على البلد: تدمير نسيجه الاقتصادي، وحدوث خسائر بشرية فادحة، وانتهاكات خطيرة وجسيمة لحقوق الإنسان، وأضرار مادية كبيرة، وإضعاف مؤسساته وتماسكه الوطني.

إن الخروج من الأزمات باعتماد استراتيجية انتعاش وإصلاحات اقتصادية واجتماعية ناجعة، مقترنة ببناء السلام، واستعادة الأمن عن طريق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن، وبناء السلام والأمن والحفاظ عليهما من خلال رؤية طويلة الأجل للتنمية المستدامة، هي الدروس التي استخلصتها كوت ديفوار من تجربتها الخاصة، وتأمل أن تفيد بها البلدان التي تمر بأزمات في جهودها الرامية إلى إحلال السلام.

وبفضل دعم المجتمع الدولي بأسره لاستراتيجيات وجهود كوت ديفوار، تمكن البلد من الخروج من أزمة استمرت لعقد من الزمن، وذلك بالجمع بين ثلاث عمليات أساسية: اقتصادية (النمو، وعائدات الضرائب، والتدابير الاجتماعية)، وأمنية (نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن)، وسياسية (المصالحة والعدالة وحقوق الإنسان والانتخابات).

ثانيا – أسس النموذج الإيفواري للخروج من الأزمة والحفاظ على السلام في مرحلة ما بعد النزاع

في عام ٢٠١١، خرجت كوت ديفوار منهكة من أزمة استمرت لأكثر من ١٠ سنوات، وفاجأت المجتمع الدولي بسرعة وقوة تعافيها وبعمليتها لبناء السلام والحفاظ عليه في مرحلة ما بعد النزاع.

وتعزى هذه النتيجة إلى نجاعة واتساع نطاق الخطوات الأولى التي اتخذها رئيس الجمهورية المنتخب بشكل ديمقراطي، حتى قبل انتهاء أزمة ما بعد الانتخابات، من أجل تجنب انهيار الدولة والاقتصاد الوطني.

وفعالية هذه التدابير الأولية مكنت الحكومة من الأخذ على الفور بزمام إجراءات بناء السلام وجعل الخروج من الأزمة جزءا من الإطار الشامل لإعادة بسط سلطة الدولة وتحقيق التنمية والأمن في البلد.

إن عملية الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي والتعمير في أعقاب الأزمة التي اضطلعت بها كوت ديفوار بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف قد لقيت دعما واسع النطاق من قبل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، لا سيما في المجالين الأمني والسياسي.

وهكذا تم إرساء الأسس للقيام، في الوقت نفسه، بالإصلاحات الاقتصادية والقطاعية الضرورية وتنفيذ تدابير اجتماعية لإعادة بناء الثقة وجذب الاستثمارات ومكافحة الأسباب الجذرية التي تسببت في الأزمة.

ومن ثمة فقد تفاعل النمو وإعادة التوزيع الاجتماعي بشكل إيجابي مع الإصلاحات الأمنية والديمقراطية التي هما عنصران داعمان لها. ويبين مثال كوت ديفوار أنه بتظافر جهود الأمم المتحدة والبلد المضيف والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، يمكن أن تحقق عملية الخروج من الأزمة نتائجها في وقت قصير إذا رافقها الانتعاش الاقتصادي.

ولتعزيز الحفاظ على السلام، يجب أيضا اعتماد رؤية طويلة الأجل بما يتماشى مع أهداف خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ثالثا – المسائل المعروضة للنظر

١ – هل يمكن لتدابير إنعاش الاقتصاد بعد الخروج من الأزمة، تليها إصلاحات هيكلية، أن تؤثر على استعادة الاستقرار في الأجلين القصير والطويل؟ وما هي أنواع التدابير والإصلاح الأكثر فعالية؟ وكيف يمكن تمويلها وتنفيذها؟

٢ – كيف يمكن العمل من أجل تعزيز التماسك الداخلي في البلدان الخارجة من أزمة وتمزق نسيجها الاجتماعي نتيجة عقود من الاضطرابات؟

٣ – هل يساهم تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في تحقيق أهداف السلام والأمن؟

٤ – ما هي الدروس التي يمكن لمجلس الأمن استخلاصها من عملية بناء السلام والحفاظ عليه المنفذة في كوت ديفوار؟